

الرد على تقرير الفحص المحدود عن مراجعة المركز المالي

لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في 2025/12/31

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية (ش.ت.م.م.)
جاء فيه:

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في 2025/12/31 وكذلك قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود: -

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعته تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعته على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الرأي:

الملاحظة الأولى:

- عدم تكوين المخصصات الكافية لمقابلة مديونية التأمينات المستحقة عن اشتراكات تأمينات المرضى بنحو 6.8 مليون جنيه وكذا المبالغ الإضافية المترتبة عليها طبقاً لأحكام المادة 121 من القانون 148 لسنة 2019 البالغة نحو 6.4 مليون جنيه حتى يناير /2026.

يتعين تكوين المخصصات اللازمة في ضوء ما سبق.

تقوم الشركة حالياً بمراجعة موقف المديونية البالغ نحو 6.8 مليون جنيه، والمبالغ الإضافية المقدرة بنحو 6.4 مليون جنيه حتى يناير 2026، تمهيداً لاتخاذ ما يلزم من إجراءات محاسبية وفقاً للمستندات الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات والتسويات المعتمدة من الجهات ذات الصلة.

الملاحظة الثانية:

- عدم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة التشغيلات الغير مطابقة طرف شركة راميدا بنحو 2 مليون جنيه.

يتعين تكوين المخصصات اللازمة في ضوء ما سبق.

رد الشركة:

التشغيلات الغير مطابقة والتي تم تصنيعه لدي شركة راميدا فإنها لا تزال محل دراسات فنية لازمة لتحديد الموقف النهائي لها، وذلك في ضوء المناقشات الجارية حتى تاريخه. وعليه، ستقوم الشركة باتخاذ ما يلزم من معالجات محاسبية وفقاً لما تسفر عنه النتائج النهائية.

الملاحظة الثالثة:

- تضمين مخزون إنتاج تحت التشغيل عدد 10 تشغيلات لمستحضر ديكساميثازون (تصدير) بالكرانتينه تم إنتاجها منذ 2025/9 بمبلغ نحو 1.7 مليون جنيه لم يتم الإفراج عنها حتى تاريخه لعدم تجاوز الاختبارات ولم نقف على أسباب استكمال باقي التشغيلات وتعبئتها دون التأكد من نتائج التشغيله الأولى.

يتعين إجراء التحقيق وتحديد أسباب عدم مطابقة التشغيلات واستكمال باقي التشغيلات وتعبئتها دون التأكد من نتائج التشغيله الأولى.

رد الشركة:

تؤكد الشركة استمرار المتابعة الفنية والتقييم من قبل الإدارات المختصة لاتخاذ ما يلزم بشأن التشغيلات المشار إليها وفقاً لنتائج الفحص ومتطلبات الجودة المعتمدة. والبحث والمراجعة إذ تبين إلى أن نتائج التشغيله صدر بشأنها شهادات مطابقة.

- تم التعاقد مع شركة النخبة في 2025/8/11 للبيع الحصري للمستحضرات البيطرية بمبلغ نحو 50 مليون جنيه خلال عام لعدد 7 مستحضرات بكميات محددة بملحق العقد وينص البند 15 من التعاقد على التزام العميل لسداد كافة مستحقات الشركة عما قد تم إنتاجه لصالحه من المستحضرات وفقاً للمتنفق عليه دون وجود ضمانات إلا إنه تبين في 2025/12/22 توقف العميل عن استكمال التعاقد والاكتفاء بتنفيذ نسبة 7% فقط من التعاقد تاركاً مستحضرات بيطرية بمخازن الإنتاج التام بنحو 14 مليون بالإضافة لوجود خامات تم شراؤها لتنفيذ العقد بنحو 16 مليون جنيه .
- لم نقف على أسباب قيام الشركة بشراء خامات بنحو 12 مليون جنيه (خامة SPECTINAMYCIN HCL، خامة AMPROLIUM HCL BpVET) على الرغم من اتخاذ الشركة قرار بغلق قسم البيطري لأعمال التطوير في شهر 2025/8.
- ويتصل بذلك اقتصار مبيعات المستحضرات البيطرية على البودرات فقط دون مستحضرات الحقن لتوقف القسم منذ أكثر من عامين لتوقف ماكينة KK وكذا توقف إنتاج المستحضرات البشرية لقسم الحقن التراكاين ليفوفلوكس فايل.

يتعين إجراء التحقيق وتحديد أسباب عدم وجود ضمانات تلزم العميل لسحب البضاعة التي انتجت بناءً على طلبه وشراء خامات رغم توقف القسم الإنتاجي وبحث دراسة كيفية التصرف فيها وإصلاح ماكينة قسم الحقن للاستفادة من المستحضرات المتوقفة والإفادة.

رد الشركة:

نظراً لعدم التزام العميل بتنفيذ التعاقد بالكامل، حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ 7 % فقط، وبعد عدة محاولات للتفاوض دون التوصل إلى تسوية نهائية، فقد قامت الشركة اعتباراً من 2026/3/30 باتخاذ الإجراءات التجارية اللازمة لطرح وبيع المستحضرات المتاحة لعملاء آخرين، حفاظاً على حقوقها وتقديراً لتجميد الأرصدة بالمخازن، وقد بلغت المبيعات حتى تاريخه نحو 4.8 مليون جنيه، وجاري استكمال تسويق المتبقي.

ثانياً: فيما يتعلق بالضمانات التعاقدية، فإن البند (15) من العقد يُعد سنداً تعاقدياً ملزماً يكفل حقوق الشركة في حال إخلال الطرف الثاني، بما في ذلك الحق في فسخ التعاقد والمطالبة بكافة الحقوق والتعويضات عن الأضرار، مع التزام العميل بسداد قيمة ما تم إنتاجه لصالحه وفقاً للاتفاق وملحقاته.

ثالثاً: بالنسبة للخامات الخاصة بالمستحضرات البيطرية، فإن الخامات المشار إليها ذات صلاحية ممتدة حتى عامي 2028 و2029، وقد تم توفيرها بناءً على التعاقد وخطط الإنتاج المعتمدة وقتها، وتُعد ضمن المخزون

القابل للتشغيل والتسويق، ويتم حالياً دراستها ضمن خطط إعادة التوزيع والاستفادة التشغيلية والتجارية بما يحقق تعظيم العائد وتقليل أي مخاطر تخزين.

رابعاً: فيما يخص موقف ماكينة (KK)، نؤكد أن الماكينة بحالة فنية جيدة ولا توجد بها أعطال هندسية مؤثرة على كفاءتها التشغيلية، وأن توقف التشغيل يرتبط حصراً باستكمال متطلبات التأهيل الفني الخاصة ببيئة التصنيع العقيم (Aseptic Area)، بما في ذلك استيفاء اشتراطات وحدات (LAF) ومتطلبات التشغيل المعقمة والتحقق من جاهزية التشغيل وفق متطلبات (Media Fill) و (GMP).

وعليه، فإن التوقف الحالي إجراء احترازي وفني لحين استكمال أعمال التأهيل والتحقق واعتماد النتائج المطلوبة، بما يضمن التشغيل الآمن والمتوافق مع المعايير الرقابية والجودة المعتمدة دون أي مخاطر تشغيلية أو جودة.

الرأي: -

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في 2025/12/31 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

تتقدم الشركة بخالص الشكر والتقدير على الجهد المبذول وما ورد بالتقرير من ملاحظات قيمة أعدت بعناية ودقة، وهو ما نشكره عالياً ويمثل دعماً حقيقياً للإدارة في تطوير وتحسين أداء الأعمال كما وتؤكد الشركة أنها درسه كل ما ورد بالتقرير بعناية لاتخاذ ما يلزم من تعديلات وتوصيات.

الرئيس التنفيذي



(دكتور / محمد محمد إبراهيم)

رئيس القطاع المالي



(محاسب / هاني رشدي الشرقاوي)